ناشطون حقوقيون: جميع الاطراف سواء العسكرية أو القبلية والحوثيين والقاعدة يجندون الأطفال

وعن متابعة عملية تسريح الأطفال المجندين في الفرقة الاولى مدرع من قبل منظمته قال القرشي :" هناك قصور منا نحن كمنظمات مجتمع مدني وكمنظمات دولية يفترض ان تسارع وتبادر وتعمل على اتخاذ اجراءات وتدابير لتسريح الاطفال الجنود ،علي محسن اعتقد انه اوفى وقام باتخاذ قرار من اجل تسريح الاطفال الجنود، لكن لم يحصل تحرك من المعنيين على الأقل كمنظمات دولية ووطنية عاملة في مجال حماية الطفل، لم تتحرك هذه المنظمات لمساعدة الفرقة الاولى والمنطقة العسكرية الشمالية الغربية لاستكمال تسريح الاطفال الجنود وفق مبادئ باريس.

وعن انتقادات البعض للمنظمة بأنها لا تقوم بعمل دراسات بحثية وإنزال فريق من الباحثين لتجميع معلومات عن الظاهرة يقول :" أنت لست أمام حصر أعداد الدواجن في اليمن ،هذا يمكن تذهب إلى مؤسسة الدواجن يمكن يعطيك احصائية تكاد تكون قريبة ، لكن المعسكرات هذه اسرار عسكرية، وهذه اسرار مخيفة ،كل ضابط يخاف من ان يصبح ملاحقاً قضائياً من القضاء الدولي أو الوطني وبالتالي ليس أي ضابط يمكن يكون شجاعاً بقدر شجاعة علي محسن ويصدر قراراً بتسريح مائة مجند وإبداء الاستعداد لفحص أي طفل او أي شخص يشتبه بأنه دون سن الثامنة عشرة،حتى وزارة الدفاع في الفترة السابقة كانت تنفي تماماً وجود أطفال مجندين في صفوفها ولا تعترف بهذا الموضوع وتعتبر الكلام فيه من قبل المنظمات مجرد مزايدات وتلفيق وكذب، لكن بعد تشكيل الحكومة الجديدة وانتخاب الرئيس الجديد، وزارة الدفاع وجدت نفسها قادرة أن تتحدث عن المؤسسة العسكرية بحريتها ،لأن المؤسسة العسكرية كانت في السابق مؤسسة مستلبة لعائلة الرئيس السابق ولا يزال جزء منها مستلباً حتى الآن، وبالتالي هذا الجزء إلى اليوم نحن غير قادرين على التعامل معه

على المنظمات المختصة لمساعدة الفرقة الاولى لاستكمال تسريح الاطفال الجنود وفق مبادئ باريس

واستطرد القرشي "نحن وجهنا رسائل في نفس الفترة لوزير الدفاع ،وزير الداخلية ،علي محسن الاحمر ،احمد علي عبد الله صالح ،ولقائد الامن المركزي عبد الملك الطيب ..جاءت استجابة من علي محسن ومن وزيرالداخلية الجديد اما وزير الداخلية السابق فقد نفى وجود أطفال مجندين على الرغم من أنّا رصدناهم بالاسم ،بالعمر ،بالميري وبالبطاقة .

وعن الحلول للظاهرة قال :"هناك مجموعة أسباب للمشكلة يجب ان تواجه بمنظومة من الحلول ،يجب أن نرفع الوعي ،نؤمن مناخات اقتصادية واجتماعية ،نستوعب هؤلاء المجندين نؤمن إمكانية عدم عودتهم كمقاتلين مأجورين في صفوف الجماعات المسلحة .

• مجندون في ساحة التغيير بصنعاء

الجماعات المسلحة حضورياً وغيابياً على تفجير منشأة، لكنا لم نسمع انها تحاكم لوجود مجندين اطفال في صفوفها .

المسألة شائكة

وأضاف :المسألة شائكة وهي بحاجة إلى إعادة ترتيب وتنسيق متكامل للجهود، وعلى الحكومة بالدرجة الأولى واجب تسريح وإعادة تأهيل وإدماج هؤلاء الاطفال بما يضمن عدم عودتهم للقوات المسلحة، أو انخراطهم في الجماعات المسلحة لأن هؤلاء سيكون الطلب عليهم حثيث من قبل الجماعات المسلحة .

وتابع : ما توصلنا اليه ان جميع الاطراف تجند اطفالا سواء القاعدة، الحوثيون، الحرس الجمهوري، الفرقة الأولى مدرع، الجماعات القبلية والقطاعات العسكرية النظامية وغير النظامية، كل هؤلاء يوجد في صفوفهم مجندون اطفال ولكن بنسب متفاوتة .

وأكد القرشي بأن الذين كانوا يقصفون أو يضربون على المعتصمين في جمعة الكرامة، أو من أحرقوا ساحة التغيير بتعز، وأعمال الكهرباء في القاع كانوا بينهم مجندون اطفال ومستجدون ينفذون الاوامر بدون تظلم، وعندنا اعترافات من ضباط في الأمن والأمن القومي موثقة في محاضر النيابة ولا يجوز الطعن فيها إلا بالتزوير ..

واستدرك : عندما بحثنا في هذا الموضوع، لماذا كان يضرب بالآربيجي أو مضاد للطائرات على مسيرة سلمية، وجدنا ان الذي يستخدم هذا السلاح لا يقدر حجم القوة التدميرية فيه، فنجد أشخاصا أبعدت رؤوسهم بالكامل، وبعضهم قطعوا إلى أشلاء، لأنهم غير مدربين تدريبا جيدا ...وعند تحقيقنا مع بعض الاطفال وجدنا ان الكثير منهم تدربوا على حركات رياضية واستخدام بدائي للأسلحة، وتم إرسالهم إلى الصفوف الأولى للقتال، أو الصفوف الأولى للتصدي للمسيرات السلمية، هؤلاء المراهقين يكونون معتزين بأنفسهم وبالبدلة العسكرية التي يرتدونها، وينفذون الأوامر لإرضاء المسئول ولا يقدر حجم القوة التدميرية للسلاح وبالتالي تكون الآثار غاية في الكارثية .

وأضاف :كانوا يريدون ان يدافعوا عنهم، لكنهم اعترفوا بجريمة اكبر :أنهم جندوا اطفالا وقاموا بإرسالهم لتنفيذ اعمال قتل قذرة ضد المدنيين .نتج عنها في يوم واحد او في ساعتين نحو أربعة وخمسين شاب ."

أسباب التجنيد

وعن أسباب التجنيد يقول: تجنيد الأطفال في اليمن تقف وراءه العديد من الأسباب، أولاً الثقافة المجتمعية، وخاصة داخل القبائل التي تسكن شمال وشرق البلاد ...هذه القبائل منذ آلاف السنين وهي تتحارب فيما بينها وربما منذ ملايين السنين، ومن استطاع حمل السلاح انضم إلى المعركة. تشريعات الأمم المتحدة والتشريعات الحديثة في العالم اليوم تعتبر تشريعات جديدة، لم تصبح جزءا من الهوية الثقافية للمجتمعات وخاصة القبلية، وبالتالي هذه التشريعات تجعلها غير مهضومة حتى الآن عند القبائل، ولا زالت القبائل تتكئ على إرثها الثقافي والقبلي وحتى الديني الذي يشجع حمل السلاح، بل ينظر إلى من لا يقوم بهذا الواجب بان رجولته مطعون فيها، وانه شخص لا ينتمي إلى القبيلة وقد ينبذ، ونحن لا نقول ان هذا عيب ولكن نقول بان هناك أفضل، وعلى القبيلة ان تحاول تطوير نفسها ؛مثلما شيخ القبيلة اليوم يستخدم (الايفون) ويتحدث الانجليزية –بعض المشايخ - ولديه (ايباد)، ويستطيع الحديث إلى القنوات الفضائية، نريد شيخ القبيلة ايضاً ان يرتقي بالقبيلة إلى ان تصبح في نظمها الداخلية قادرة على ان تكون قبيلة مطورة، قبيلة حديثة،الامر الثاني الفساد الذي شهدته القوات المسلحة والأمن خلال الفترات الماضية، كان يتم العمل فيها بعيداً عما نسميه ميثاق الشرف العسكري الذي يقوم على الولاء للوطن وليس الولاء للفرد، عندما انحرفت المؤسسة العسكرية إلى الولاء للفرد أصبحت تسير وفق مزاج هذا الفرد يجند من يشاء ويعزل من يشاء وإذا رضى عن احد جند له حتى اطفاله الذين في البيت .

ويرى القرشي أن مسالة الاستقواء القبلي القبلي (بين قبيلة وقبيلة) كانت أحد الأسباب الرئيسية في وجود أطفال مجندين، وأن كل شيخ يجند عدد اكبر من القبيلة حتى يضمن مرتبات، ووظائف ويحصلوا على أسلحة وذخائر أكثر.."لو استعرضت كبار ضباط القوات المسلحة والأمن ستجدهم أبناء مشايخ وسلاطين فالمؤسسة الأمنية والعسكرية استلبت، ونأمل من الرئيس أن يعيدها إلى رشدها وأن تتحول إلى مؤسسة وطنية "

واعتبر البرلمان برلمان قبلي يعالج المشاكل من منظور ثقافته، دون ان يرجع إلى الاتفاقيات والمعاهدات والصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صدّقت عليها الجمهورية اليمنية، ، ولا يعبرها أي اهتمام .. فالبرلمان يوقع على أي اتفاقية كما يوقع على فاتورة بيع أو شراء أي شيء

وقال :" القوانين دائماً تطير بجناحين، تحديد الجريمة وتحديد العقوبة، لكنها في بلادي تطير بجناح واحد تحديد الجريمة فقط ؛قانون حقوق الطفل ينص على انه يمنع ويحظر تجنيد الاطفال دون سن الثامنة عشر، تأتي للعقوبات هم يضعون عقوبات للشخص الذي لقى طفلا رضيع في الشارع دون ان يبلغ عنه، أو لمن يتبنى طفلا بطريقة غير مشروعة، أو للذي ما يدفع نفقة ابنه، وهذه العقوبات مدتها شهر في بعض الاشياء، لكن لا تجد عقوبة لجريمة يترتب عليها قتل مئات الاطفال في النزاعات المسلحة في اليمن، حتى الحبس لمدة شهر أو أسبوع،لا يوجد .

القرشي: أن مسالة الاستقواء القبلي القبلي كانت أحد الأسباب الرئيسية في وجود أطفال مجندين

2500

مجند هنا من ساحة التغيير بصنعاء فقط، عدا من الحرس الجمهوري والساحات الأخرى

كان تقرير لمنظمة الطفولة العالمية –اليونسيف –حذر من تجنيد الاطفال في اليمن منذ اندلاع الاحتجاجات في البلاد خلال العام الماضي .وجاء في التقرير الذي تقدم به بان كي مون إلى مجلس الامن حول استخدام الأطفال في الصراعات والنزاعات المسلحة أن 159 طفلا قتلوا ،وجرح 363 آخرون خلال العام المنصرم 2011 ،وأوضح التقرير أن من بين هؤلاء(31)قتيلاً و(28)جريحاً سقطوا جراء المواجهات بين القوات الحكومية وعناصر القاعدة وأنصار الشريعة في محافظة أبين. كما قتل 14 طفلاً وأصيب 29 آخرون نتيجة مواجهات وقعت في محافظة صعدة بين الحوثيين وجماعة سلفية في منطقة دماج.

ولفت التقرير السنوي إلى أنه "تم توثيق تجنيد واستخدام الأطفال من قبل الجيش المناصر للثورة الشبابية وأيضاً من قبل القوات التي يقودها أقارب الرئيس السابق علي عبدالله صالح فضلاً عن تجنيدهم ضمن الميليشيات القبلية المسلحة".

وأدرجت الأمم المتحدة الأطراف المتورّطة في تجنيد الأطفال ضمن لائحة العار السنوية للذين يجندون ويستخدمون الأطفال في أعمال القتال ولمن يقومون بقتل وتشويه واستغلال الأطفال جنسياً والاعتداءات على المدارس والمستشفيات حول العالم.